المتحدة بالشكل الذي جرت عليه العادة ، وخاصة في الدورة التاسعة والعشرين عندما كانت وحدة الصف العربي والتنسيق بين كافة الاعضاء فيها مثلا يحتذى به ولكون هذا الاجماع العربي عاملا أساسيا في المحافظة على أكبر عدد ممكن من المؤيدين والاصدقاء على الصعيد الدولي . اذ ان اي خلاف في داخل المجموعة العربية يعكس نفسه باستمرار على عدد مؤيدينا ومؤيدي قضيتنا ، ونحن في امس الحاجة لتأييدهم بالنسبة للقرار المتعلق بالصهيونية .

ثالثا : المحافظة على الاسس والمبادىء التي نعتقد انها حجر الاساس بالنسبة للقضية الفلسطينية والتي لا يجوز المساس بها من قريب او بعيد ، اذ لا بد من التركيز على هذه الاسس والمبادىء بدلا من ارضاء المحاولات التي قد يلجأ اليها البعض باسم « التكتكة » او باسم ما يمكن الحصول عليه في مرحلة معينة نتيجة ظروف معينة . فمن البديهي مثلا ان تكون اتفاقية سيناء الاخيرة قد اثرت على مجرى الاحداث في المجموعة العربية في الامم المتحدة وعلى مناقشة بند قضية فلسطين ، وقد يكون لهذه الاتفاقية أثر أساسي في جعل رئيس جمهورية مصر العربية يقدم على تقديم ذلك الاقتراح بالنسبة لدعوة المنظمة للمشاركة في مؤتمر جنيف . ومن هنا ، كان اصرار الوفد الفلسطيني عندما فشل طلبنا بالغاء تقديم مشروع القرار (اذ كان من العسير على وفد جمهورية مصر أن يسحب هذا الاقتراح بعد أن تقدمت به أعلى سلطة في البلد وأمام الجمعية العامة) هو العمل على أن لا يتم تقديم هذا القرار تحت بند قضية فلسطين ، وان نحاول التوصل الى صيغة تشكل أقل ضرر ممكن بالأسس والمبادىء والمنطلقات التي ذكرتها سابقا . وبمجرد مقارنة بسيطة بين ورقة العمل الاولى التي تقدم بها وفد مصر وبين القرار الذي حمل رقم ٣٣٧٥ كما تبنته الجمعية العامة في صيغته المعدلة ، نلاحظ أهمية الفرق بين الاثنين . فقد نصت ورقة العمل التي اقترحها وفد جمهورية مصر العربية على :

الجمعية العامة ،

وقد درست البند المتعلق بالمسألة الفلسطينية واذ تقرر بضرورة التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن ،

واذ تؤمن بأن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني طبقا لمبادىء الميثاق وأهدافه هو شرط ضروري للتوصل الى سلام عادل ودائم في المنطقة ،

واذ تأخذ في الاعتبار ان انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط يجب أن يتم في القريب العاجل – بحضور كافة الأطراف المعنية – لمعالجة مشكلة الشرق الأوسط من كافة جوانبها بهدف التوصل الى تسوية عادلة ودائمة ،

١ – تدعو الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني في أعمال مؤتمر جنيف للسلام على قدم المساواة مع بقية الأطراف المشتركة في المؤتمر ،

٢ – تكلف السكرتير العام بابلاغ هذا القرار الى رئيس مؤتمر جنيف للسلام واتخاذ كافة الخطوات التي تؤمن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال المؤتمر ،

٣ – تطلب من السكرتير العام تقديم تقرير في هذا الشأن الى الجمعية العامة في أقرب وقت .

وأما صيغة القرار المعدلة التي تبنتها الجمعية العامة (القرار رقم ٣٣٧٥) فينص على :

الجمعية العامة ،

بعد ان نظرت في البند المعنون قضية فلسطين ،

مستذكرة قرارها رقم ٣٢٣٦ (الدورة التاسعة والعشرون بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤) الذي اعترف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين ،